



Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

04 Mars 2011

04 مارس 2011

إحداث مجلس وطني لحقوق الإنسان وتعيين اليزمي على رأسه

ذكر بلاغ للديوان الملكي أن العاهل المغربي محمد السادس عين، اليوم الخميس، إدريس اليزمي، رئيس مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، على رأس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما عين الحقوقي محمد الصبار أميناً عاماً لنفس المجلس .

وذكر ذات البلاغ بأن هذين التعيينين يأتيان بعد إصدار ظهير جديد يرتقي بالمجلس من مؤسسة "استشارية" إلى "مجلس وطني" لحقوق الإنسان، وزاد بأن هذا التطوير يأتي "وفق المعايير الدولية في هذا الشأن لجعل المجلس الوطني الجديد متميزاً باعتماد آليات جهوية للدفاع عن حقوق الإنسان وصيانتها في تنظيمه وممارسته اختصاصه ."

وقد قال العاهل المغربي بالمناسبة بأن "المجلس وآلياته الجهوية تمكن من حماية حقوق الإنسان والنهوض بها عن قرب من المواطنين وبسائر أرجاء المملكة وعلى دورها الأساسي في تمكين المجلس الجديد من القيام بمهامه على الوجه الأكمل"، وأردف تنويهاً بـ "الجهود الصادقة التي بذلها، بتفانٍ ونكران ذات، كل من الرئيس والأمين العام السابقين للمجلس، وكافة مكوناته، طيلة مدة انتدابهم للنهوض بالمهام الموكولة ."

ويهدف الظهير الجديد إلى دعم استقلالية المجلس، وتوسيع صلاحياته، في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وتعزيز تعدديته، واعتماد الخبرة والتخصص في مجالات حقوق الإنسان، لاختيار أعضائه .

ودعا الملك محمد السادس إدريس اليزمي ومحمد الصبار، لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان تنصيب المجلس، في تركيبته الجديدة، وقيامه بمهامه الوطنية والجهوية، في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وكذا مواصلة توطيد ما حققه المغرب من مكاسب، على درب ترسيخ دولة الحق والقانون، والتقدم الديمقراطي، وتعزيز مكانته الريادية الجهوية، ودوره الدولي في هذا المجال.

Moroccan king sets up new rights body

RABAT (AFP) – King Mohammed VI of Morocco on Thursday set up a new body to defend human rights, an official source said, replacing an existing organisation which had a purely consultative role.

The creation of the National Human Rights Council (CNDH) puts an end to the functions of the Consultative Human Rights Council (CCDH) established in 1990 by King Mohammed VI's father.

The announcement came after demonstrations on February 20 attended by tens of thousands of people who called in particular for progress in the field of human rights.

The new council will be made up of representatives of public authorities, non-governmental organisations (NGOs), political parties and independents, a government source said.

Its chairman will be Driss El Yazami, a human rights activist, until now president of the Moroccan community abroad.

Driss El Yazami, 59, was active in Moroccan far left politics in the 1970s before going into exile in France.

He has been secretary general of the International Federation of Human Rights Leagues.

The CNDH will enjoy "autonomy vis-a-vis the public authorities" and will be endowed with wide prerogatives in the fields of human rights protection and promotion" Mohammed Sebbar, its new secretary general appointed Thursday by the king, told AFP.

Sebbar, a 56-year-old lawyer, was director of the independent human rights association Justice and Truth Forum (FJV) and was active in the Moroccan human rights association.

"We shall look at the statutes and then give our point of view on this body and above all its independence", Khadija Ryadi, president of the Moroccan Human Rights Association (AMDH), one of the country's major NGOs, said.

King Mohammed VI of Morocco has introduced a new public agency of the Defence of Human Rights on Thursday, replacing a previous board's role advisory only, it was learned from official sources.

The creation of the National Council of Human Rights (NCHR) terminates the mandate of the Advisory Council on Human Rights (CCHR), established in 1990 by King Hassan II.

The announcement comes after the events of February 20 in Morocco, which had collected tens of thousands of people demand including progress on human rights.

The new board will be composed of personalities from government, NGOs, political parties and independent personalities, according to a government source.

It will be chaired by Driss El Yazami, an activist of Human Rights, which until now chaired the Council of the Moroccan community abroad.

Mr. Yazami, 59, was active in the ranks of the extreme left Morocco in the 1970s before going into exile in France. He has served as secretary general of the International Federation of Human Rights (FIDH).

The NHRC will enjoy an "autonomy vis-à-vis the government" and will feature "extensive powers in the areas of protection and promotion of human rights," Mohammed told AFP Sebbar, its new Secretary General appointed Thursday by the king.

The lawyer of 56 years had led an organization that defends human rights, justice and truth Forum (FJV, independent), and fought in the Moroccan Human Rights Association (independent).

"We will review the articles and then give our views on this forum and especially its independence," responded Ryadi Khadija, the president of the Moroccan Association of Human Rights (MAHR), a leading NGO the country.

Amina Bouayach, president of the Moroccan Organization of Human Rights (MOHR), has also indicated it would wait to read the statutes to say.

But she stressed that "the President as well as the general secretary are two figures very close to the movement of human rights and have been involved in major cases" related to this area.

Among its powers, the council may ask the Justice to open investigations of violations of human rights, said Sebbar. Skills he will "protect and promote human rights, including the implementation of the recommendations of the Equity and Reconciliation Commission (IER)," he added.

The IER is a commission after the CCHR, established in 2003 by Mohammed VI to help establish the truth about the crackdown during the "leaden years" (1960-1999) of the reign of his father Hassan II.

This commission, disbanded in 2005 after presenting his report, had recommended the abolition of the death penalty and the implementation of a strategy to fight against impunity through legal reforms.

But critics have accused him of failing to designate those responsible for repression, which have never been prosecuted.

The CCHR has treated thousands of cases and about 18,500 victims of the "leaden years" were compensated.

But NGOs say the material compensation is not enough and that policy reforms, including constitutional reform, are necessary to ensure that abuses do not recur.

السيد إدريس اليزمي : المجلس الوطني لحقوق الانسان سيساهم في ترسيخ المكتسبات الديمقراطية بالمغرب

مراكش/3/3/ومع/ أكد السيد إدريس اليزمي الذي عينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله اليوم الخميس رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المجلس سيساهم بقوة في ترسيخ المكتسبات الديمقراطية وحقوق الانسان بالمغرب ثقافة وممارسة.

وحدد السيد اليزمي في تصريح للصحافة في أعقاب الاستقبال الذي خصه به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بالقصر الملكي بمراكش على أنه سيشرع في العمل بشكل فوري من أجل استكمال هيكل المجلس الوطني لحقوق الانسان وجعله مؤسسة تساهم في ترسيخ المكتسبات الديمقراطية وكذا حقوق الانسان ثقافة وممارسة.

كما أعرب عن اعتزازه بالثقة الملكية السامية مشيرا إلى أن الظهير الشريف الجديد مكن من الارتقاء بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان من مؤسسة استشارية إلى مجلس وطني وفق المعايير الدولية في هذا المجال.

وذكر السيد اليزمي بأن الظهير الجديد يهدف إلى دعم استقلالية المجلس، وتوسيع صلاحياته وآليات اشتغاله من خلال اعتماد آليات جهوية للدفاع عن حقوق الإنسان وصيانتها.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان : استقلالية معززة وتعددية قوية واختصاصات واسعة

الرابط 03 /03 /03 ومع/ حرص الظهير المحدث بموجبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان كآلية وطنية للنهوض بحقوق الإنسان والحريات وحمايتها، على تعزيز استقلالية هذه المؤسسة مع تشكيلة تعددية وعقلانية واختصاصات واسعة علاوة على تعزيز القدرة والتناسق مع المعايير الدولية في هذا المجال ولا سيما مبادئ باريس.

وهكذا سيكون من اختصاصات هذه المؤسسة المشورة، والمراقبة، والتحذير الاستباقي، وتقييم وضعية حقوق الإنسان بالإضافة الى التفكير وإثراء النقاش بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان عبر مجموع التراب الوطني وإعداد تقرير سنوي وتقارير متخصصة أو موضوعاتية تعرض على النظر السامي لجلالة الملك .

وفي هذا الإطار بإمكان المجلس بمبادرة منه أو على أساس شكاوى، القيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس أو مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان وتوجيه الاستدعاء، عند الاقتضاء، لكل شخص يمكنه الإدلاء بشهادته في هذا الإطار .

كما يمكن للمجلس التدخل بوصفه آلية للتحذير الاستباقي في كل حالة توتر كفيفة بالنسب في انتهاكات لحقوق الإنسان واتخاذ كل مبادرات الوساطة أو المصالحة التي من شأنها تفادي مثل هذه الانتهاكات.

ومن بين مهام المجلس بوصفه مؤسسة وطنية، إمكانية زيارة مراكز الاعتقال والمؤسسات السجنية ومراقبة ظروف السجناء .

كما يناط بالمجلس دراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني في ضوء الملاحظات والتوصيات التي تتقدم بها هيئات المعاهدات والمشاركة في وضع الآليات المنصوص عليها من طرف المؤسسات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان .

ويساهم المجلس في إعداد التقارير الوطنية المقدمة لهيئات المعاهدات ويشجع الحكومة على مواصلة تطبيق ملاحظاتها النهائية وتوصياتها .

وفي سياق تعزيز الديمقراطية، يساهم المجلس في مراقبة العمليات الانتخابية.

وفي أفق إغناء النقاشات بشأن قضايا حقوق الإنسان والديموقراطية، يضطلع المجلس بدور الرابط بين الجمعيات الوطنية والمنظمات الدولية غير الحكومية بالإضافة الى الهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وينظم ملتقيات وطنية وإقليمية ودولية لحقوق الإنسان يتم خلالها تسليم "الجائزة الوطنية لحقوق الإنسان".

وحرص الظهير على أن تجمع تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بين التعددية والكفاءة والخبرة وتمثيلية المرأة والتمثيلية الجهوية .

هكذا فبالإضافة الى الرئيس، والأمين العام، والمسؤول عن المؤسسة المكلفة بالنهوض بالتواصل بين المواطن والإدارة، ورؤساء اللجان الجهوية المحدثة، يضم المجلس الوطني لحقوق الإنسان 30 عضوا يعينون لولاية مدتها أربع سنوات قابلة للتجديد .

ويتم اختيار الأعضاء بعد التشاور من بين الشخصيات التي تمثل القوى الحية للمجتمع (جمعيات ونقابات وبرلمان ووجوه فكرية ومن أعضاء سلك القضاء وأساتذة التعليم العالي وخبراء مغاربة لدى الأمم المتحدة) وتعمل ضمن مجالات حقوق الإنسان ولديها خبرة وتجربة في هذا المجال .

ويتوزع الأعضاء على خمسة أصناف، ثمانية أعضاء يعينهم صاحب الجلالة من بين الشخصيات المشهود لها بالخبرة الواسعة ومساهماتها القيمة على الساحة الوطنية والدولية، في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها .

وأحد عشر عضوا يتم اقتراحهم من قبل منظمات غير حكومية نشيطة في مجال حقوق الإنسان ومشهود لهم بعملهم الجدي في هذا المجال، إضافة الى ثمانية أعضاء يتم ترشيحهم من قبل رئيسي غرفتي البرلمان .

فبالنسبة لرئيس مجلس النواب يختار عضوين من بين البرلمانين بعد استشارة الفرق البرلمانية, وعضوين من بين الخبراء المغاربة العاملين ضمن الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

أما بالنسبة لرئيس مجلس المستشارين فيختار أربعة أعضاء يتم اقتراحهم من قبل الهيئة أو الهيئات التي تمثل على التوالي الأساتذة الجامعيين والصحفيين المهنيين والهيئة الوطنية للأطباء وجمعية هيئات المحامين بالمغرب .

أما الصنف الرابع فيشمل عضوين يتم اقتراحهما من قبل الهيئات الدينية العليا, في حين يشمل الصنف الخامس عضوا واحدا تقترحه الودادية الحسنية للقضاة .

ومن أجل مزاوله مهامهم , فإن الرئيس والأعضاء يتمتعون بحماية تضمن لهم ممارسة مهامهم باستقلالية. وهم ملزمون بالتحفظ وكنمان السر ..

وفي ما يتعلق بعمل المجلس, فإنه يتم تحت مسؤولية رئيس وأمين عام يتم تعيينهما بظهير, وإلى جانبهما ينهض مكتب تنفيذي, مكون من رؤساء مجموعات العمل والمقررين بالمهام الموكولة إليه من قبل المجلس .

ويتمتع المجلس بالأهلية القانونية والاستقلال المالي, وبهذه الصفة ترصد له اعتمادات من ميزانية الدولة لتغطية نفقات التسيير والتجهيز .

ويتوفر المجلس على ممثلات جهوية تعمل بالتعاون مع الجمعيات المحلية النشيطة , وتكلف بمتابعة ومراقبة ومعالجة الشكاوى المتعلقة بخروقات حقوق الإنسان .

أما بالنسبة لاجتماعات المجلس فهناك أربعة أنواع, تعقد الأولى بأمر من جلالة الملك من أجل بحث قضية يعرضها جلالاته على المجلس من أجل المشورة وإبداء الرأي, فيما تعقد الدورات العادية أربع مرات في السنة على الأكثر.

ثم هناك الاجتماعات التي تعقد بمبادرة من ثلثي أعضاء المجلس على الأقل, وأخيرا الاجتماعات التي تعقد من أجل قضايا مستعجلة بمبادرة من رئيس المجلس .

ويحدد القانون الداخلي الشروط الخاصة بسير وممارسة الاختصاصات وكذا انعقاد الاجتماعات ومداولات المجلس .

ويرفع رئيس المجلس إلى جلالة الملك تقريرا سنويا حول حالة حقوق الإنسان وكذا حول حصيلة وأفاق عمل المجلس. وينشر هذا التقرير بالجريدة الرسمية.

ويخبر رئيس المجلس الرأي العام, والمنظمات والهيئات الوطنية والدولية المعنية بحقوق الإنسان بفحوى هذا التقرير. ويقدم أمام غرفتي البرلمان كل على حدة, خلال جلسة عامة, عرضا موجزا حول مضمون التقرير , وذلك بعد إخطار رئيسي الغرفتين بذلك.

ويتم نشر وإذاعة تقارير وأراء وتوصيات ومقترحات المجلس على نطاق واسع بعد إحاطة جلالة الملك علما بها .

وهكذا فإن التجديدات التي جاء بها الظهير بالإضافة الى تغيير التسمية (المجلس الوطني عوض المجلس الإستشاري) تهم تعزيز الملاءمة مع مبادئ باريس والممارسة الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وإدماج وتطوير وتعزيز المكتسبات منذ الإحداث (20 سنة) وإعادة التنظيم (10 سنوات), وكذلك إدماج الإنشغالات الجديدة في مجال حقوق الإنسان (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية)...

وتهم هذه التجديدات أيضا تغطية مجال واسع لحقوق الانسان (حقوق فئوية, حقوق موضوعاتية) وكذلك تعزيز اختصاصات المجلس في مجال مراقبة حقوق الانسان لا سيما في ما يخص حماية هذه الحقوق وتعزيز الإحالة الذاتية وتلقي ومعالجة الشكاوى وزيارة ومراقبة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية والاندثار الاستباقي والتدخل في حالة الاستعجال والوساطة والمصالحة.

وبالنسبة للنهوض بحقوق الانسان فقد تضمن الظهير توسيع الاختصاصات في مجال التناقص, وتتبع تطبيق المعاهدات (مراقبة ومتابعة الملاحظات النهائية وتوصيات أجهزة المعاهدات) ووضع الآليات المطلوبة من الأجهزة الدولية لحقوق الانسان التي يعد المغرب عضوا فيها .

وبالإضافة إلى دوره كرابط بين الدولة بمؤسساتها والمجتمع المدني الوطني والدولي عرف المجلس تعزيز تلاؤم أنشطته مع النظام الدولي لحقوق الإنسان ومساهمته في دعم قدرات السلطات العمومية والجمعيات في مجال حقوق الإنسان .

وكذا مساهمته في النقاش حول حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي مع تشجيع الخلق والابتكار في مجال حقوق الإنسان عن طريق تنظيم الجائزة الوطنية لحقوق الإنسان، وكذا مراقبة الانتخابات.. يتبع وبخصوص تشكيلة المجلس فإن أعضائه بالإضافة إلى استجابتهم للمعايير المحددة من طرف الظهير هم شخصيات مشهود لها بالحياد والنزاهة الأدبية وتمسكها الصادق بقيم ومبادئ حقوق الإنسان وإسهامها الجدير بالتقدير في مجال حماية هذه الحقوق والنهوض بها وكفاءتها الفكرية وخبرتها مع تمثيلية القوى الحية للمجتمع العاملة في مختلف مجالات حقوق الإنسان .

وبالنسبة للعلاقة مع الرأي العام فإن الظهير ينص على نشر التقرير السنوي المرفوع إلى جلالة الملك بالجريدة الرسمية، وكذا ضرورة قيام رئيس المجلس بإخبار الرأي العام والمنظمات والهيئات الوطنية والدولية المعنية بحقوق الإنسان بفحوى التقرير إضافة إلى تقديمه لهذا التقرير أمام كل غرفة من غرفتي البرلمان، في جلسة عامة، وذلك بعد إخطار رئيسيهما بذلك.

ويتضح من ذلك حرص المشرع على ضمان تناسق أكبر مع "مبادئ باريس".

--مبادئ باريس المتعلقة بنظام وسير المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها

يتعلق الأمر بالتوصيات المصادق عليها من طرف لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في مارس 1992 (قرار 54/1992) والجمعية العامة (قرار 20 دجنبر 1993) والتي يمكن تلخيصها من حيث الصلاحيات والاختصاصات كهيئة وطنية مخولة بصلاحيات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها كصلاحيات موسعة قدر الامكان ومنصوص عليها بشكل واضح في نص دستوري أو قانوني يحدد تشكيلتها ومجال اختصاصها .

وكذا قيامها كهيئة وطنية بصفة استشارية بمد الحكومة والبرلمان وكل الأجهزة الأخرى المختصة سواء من خلال ممارسة مهامها بشكل مستقل أو بطلب من السلطات المعنية، بأراء وتوصيات ومقترحات وتقارير تتعلق بكل القضايا المرتبطة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ويمكن للهيئة الوطنية أن تقرر في نشرها.

كما تتكلف بمهمة التطوير والحرص على الملاءمة بالنسبة للتشريع والقوانين والممارسات الوطنية مع الآليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي انخرطت فيها الدولة، وكذا السهر على تنفيذها الفعلي علاوة على التحفيز على المصادقة على هذه الآليات أو الانضمام إلى هذه النصوص والتأكد من تطبيقها، والمساهمة في إعداد التقارير التي يتعين على الدول تقديمها إلى أجهزة ولجن الأمم المتحدة وكذا للمؤسسات الإقليمية تطبيقا لالتزاماتها والقيام عند الاقتضاء بإبداء الرأي في هذا الصدد في إطار احترام استقلاليتها.

ودائما حسب "مبادئ باريس" تتولى الهيئة أيضا مهام التعاون مع منظمة الأمم المتحدة وكل هيئة أخرى تابعة لهذه المنظمة وكذا مع الهيئات الإقليمية والوطنية لبلدان أخرى مختصة في مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، والمشاركة في إعداد البرامج المتعلقة بالتعليم والبحث حول حقوق الإنسان والمساهمة في تطبيقها في الأوساط المدرسية والجامعية والمهنية والتعريف بحقوق الإنسان ومكافحة كل أشكال التمييز وخصوصا التمييز العنصري وذلك من خلال توعية الرأي العام وخاصة عن طريق الإعلام والتعليم وإشراك كل وسائل الإعلام.

وبخصوص التشكيلة وضمانات الاستقلالية والتعددية تقضي "مبادئ باريس" على ضرورة أن تتم تشكيلة الهيئة الوطنية وتعيين أعضائها، سواء أكان ذلك بواسطة الانتخاب أم لا، وفق مسطرة تشمل كل الضمانات الضرورية لإقرار تمثيلية تعددية للقوى الاجتماعية (من المجتمع المدني) المعنية بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها وخاصة من خلال صلاحيات تمكن من إرساء تعاون فعلي سواء بالحضور أو من خلال نواب مع منظمات غير حكومية

والنقابات ومنظمات سوسيو مهنية و رجال القانون والأطباء والصحافيين وشخصيات ذات كفاءة علمية بالإضافة إلى تيارات فكرية وفلسفية ودينية وجامعيين وخبراء مؤهلين والبرلمان والإدارات.

ومن الضروري، حسب مبادئ باريس، أن تتوفر الهيئة الوطنية على بنية تحتية ملائمة لحسن سير أنشطتها وخاصة الاعتمادات المالية الكافية. ويكون الهدف من هذه الاعتمادات بالخصوص تمكينها من عاملين ومقرات خاصة لضمان

استقلاليتها تجاه الدولة وأن لا تكون خاضعة إلا لمراقبة مالية تحترم استقلاليتها.

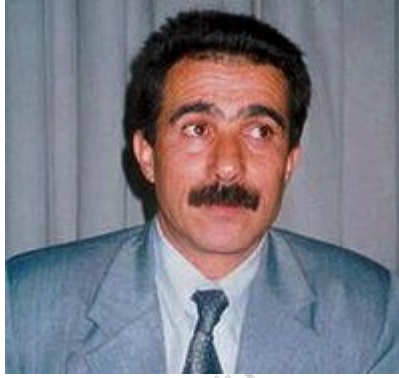
ومن أجل استقرار فترة ولاية أعضاء الهيئة والتي بدونها لن تكون لها استقلالية حقيقية فإن تعيينهم يتم بواسطة عقد رسمي يوضح لفترة محددة مدة الولاية, ويمكن أن تكون قابلة للتجديد بشرط أن يحرص على ضمان تعددية تشكيلتها .

وفي ما يخص معايير اشتغالها يتعين على الهيئة النظر بكل حرية في مختلف القضايا الواردة ضمن اختصاصاتها, سواء عرضت من قبل الحكومة أو أحييت عليها والاستماع لكل شخص والحصول على كل المعلومات والوثائق الضرورية لتقدير الحالات المندرجة ضمن اختصاصاتها والتوجه مباشرة الى الرأي العام أو بواسطة أي وسيلة إعلام على الخصوص من أجل نشر آرائها وتوصياتها وعقد اجتماعات على أساس منتظم وإحداث مجموعات عمل جهوية لمساعدتها على الاضطلاع بمهامها .

كما تقوم الهيئة بإجراء مشاورات مع المنظمات القضائية الأخرى أو غيرها المعنية بحماية والنهوض بحقوق الإنسان على الخصوص مؤسسات الوسيط (الأومبودسمان) والمؤسسات الماثلة وذلك أخذا بعين الاعتبار للدور الأساسي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تعزيز عمل المؤسسات الوطنية وتطوير العلاقات مع هذه المنظمات التي تركز عملها لحماية حقوق الانسان وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة العنصرية وحماية الفئات الهشة.

نبذة عن السيد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

مراكش- ولد السيد محمد الصبار، الذي عينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اليوم الخميس، أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، سنة 1955 بمدينة الرباط.



وبعد استكمال دراسته الابتدائية والثانوية، التحق السيد الصبار بوزارة التربية الوطنية كمعلم بإحدى المدارس الابتدائية بالرباط.

وفي سنة 1979 حصل السيد الصبار على شهادة البكالوريا كمرشح حر، قبل أن يقدم استقالته من الوظيفة العمومية ليلتحق بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، حيث حصل على الإجازة في علم الاجتماع.

وبعد حصوله على هذه الشهادة، التحق بمعهد "الإمام الغزالي" للتعليم الحر ليعمل كمدير لهذه المؤسسة. وموازة مع ذلك التحق السيد الصبار بكلية الحقوق بالرباط، حيث حصل على الإجازة في القانون العام.

ومنذ 1993 يزاول السيد الصبار مهنة المحاماة بالرباط.

وعلى المستوى السياسي يعد محمد الصبار أحد قداماء الشبيبة الاتحادية كما ناضل في صفوف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

والسيد الصبار عضو سابق باللجنة المركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي والكتابة الإقليمية للحزب بالرباط.

كما سبق للسيد الصبار أن ناضل في صفوف الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، الذي هو عضو بمجلسه الوطني حاليا .

نبذة عن السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

مراكش - ولد السيد إدريس اليزمي ، الذي عينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ، اليوم الخميس ، رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، بمدينة فاس عام 1952



وحصل السيد اليزمي على دبلوم من مركز تكوين واستكمال تكوين الصحفيين بباريس، وهو مدير لجمعية "جنيريك" المتخصصة في تاريخ الأجانب والهجرة في فرنسا ورئيس تحرير مجلة (ميغرانس) ونائب رئيس الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان وكاتب عام للفدرالية الدولية لعصب حقوق الإنسان، كما أنه عضو سابق في اللجنة التنفيذية للشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان

سنة 1984 ، كما عمل مفضا عاما لمعرض "فرنسا الأجانب" وساعد السيد اليزمي في إخراج فيلم "فرنسا أرض الإسلام ومعرض" في مرآة الآخر ، الهجرة بفرنسا وألمانيا" ، فضلا عن ذلك ، شارك في تحرير (1989) ، "فرنسا الحريات وتنسيق العديد من الإصدارات من بينها ، "من أجل حقوق الإنسان سنة 1989" (باللغتين الفرنسية والإنجليزية - سيروس - الأجانب في فرنسا ، دليل مصادر الأرشيفات العمومية والخاصة" (القرنين 19 و 20) و "ارتيس، باريس 1989) و ("باريس العربية" (لاديكوفيرت -2003

وأنجز السيد اليزمي رفقة ريمي شوارتز تقريرا من أجل إحداث مركز وطني لتاريخ الهجرة وثقافتها ، تم تسليمه في نونبر 2001 للسيد ليونيل جوسبان

وللسيد اليزمي العديد من المقالات المنشورة في الصحافة الفرنسية ، وهو رئيس لمجلس الجالية المغربية بالخارج

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان يؤكد الالتزام بالعمل من أجل توسيع هامش الحريات وترسيخ قيم التسامح وحقوق الانسان

أكد السيد إدريس اليزمي الذي عينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس الخميس رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المجلس سيساهم بقوة في ترسيخ المكتسبات الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب ثقافة وممارسة. وشدد السيد اليزمي في تصريح للصحافة في أعقاب الاستقبال الذي خصه به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بالقصر الملكي بمراكش على أنه سيشرع في العمل بشكل فوري من أجل استكمال هياكل المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجعله مؤسسة تساهم في ترسيخ المكتسبات الديمقراطية وكذا حقوق الإنسان ثقافة وممارسة. كما أعرب عن اعتزازه بالثقة الملكية السامية مشيرا إلى أن الظهير الشريف الجديد مكن من الارتقاء بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان من مؤسسة استشارية إلى مجلس وطني وفق المعايير الدولية في هذا المجال. وذكر السيد اليزمي بأن الظهير الجديد يهدف إلى دعم استقلالية المجلس وتوسيع صلاحياته وآليات اشتغاله من خلال اعتماد آليات جهوية للدفاع عن حقوق الإنسان وصيانتها.

أكد السيد محمد الصبار الذي عينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس الخميس أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الالتزام بالعمل من أجل توسيع هامش الحريات وترسيخ جذور قيم التسامح وحقوق الانسان. وبعد أن أعرب عن اعتزازه بالثقة الملكية السامية، قال السيد محمد الصبار في تصريح للصحافة إن " هذا التكليف يلزمنا بالعمل من أجل توسيع هامش الحريات وتوسيع دائرة المتمتعين والمتمتعات بالحقوق الأساسية ومن أجل تجذير الكرامة والمساواة وقيم التسامح وقيم حقوق الانسان".

وبخصوص الارتقاء بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان من مؤسسة استشارية إلى مجلس وطني وفق المعايير الدولية، شدد الأمين العام للمجلس على أن الأمر يتعلق " بخطوة ستشكل لا محالة فقرة نوعية خاصة إذا ما تم دمجها ضمن استراتيجية للإصلاح الشامل".

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان يؤكد الالتزام بالعمل من أجل توسيع هامش الحريات وترسيخ قيم التسامح وحقوق الانسان

مراكش/3/3/ومع/ أكد السيد محمد الصبار الذي عينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اليوم الخميس أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الالتزام بالعمل من أجل توسيع هامش الحريات وترسيخ جذور قيم التسامح وحقوق الانسان.

وبعد أن أعرب عن اعتزازه بالثقة الملكية السامية، قال السيد محمد الصبار في تصريح للصحافة إن " هذا التكليف يلزمنا بالعمل من أجل توسيع هامش الحريات وتوسيع دائرة المتمتعين والمتمتعات بالحقوق الأساسية ومن أجل تجذير الكرامة والمساواة وقيم التسامح وقيم حقوق الانسان."

وبخصوص الارتقاء بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان من مؤسسة استشارية إلى مجلس وطني وفق المعايير الدولية، شدد الأمين العام للمجلس على أن الأمر يتعلق " بخطوة ستشكل لا محالة قفزة نوعية خاصة إذا ما تم دمجها ضمن استراتيجية للإصلاح الشامل."

الملك محمد السادس يشكل المجلس الوطني لحقوق الإنسان

شكل العاهل المغربي محمد السادس مجلسا وطنيا لحقوق الإنسان لمتابعة قضايا حقوق الإنسان في المغرب. مجلس سيكون بحسب المسؤولين مستقلا ويضم أعضاء من ممثلين للسلطات العامة وجمعيات حقوقية وأحزاب سياسية وشخصيات مستقلة

شكل العاهل المغربي الملك محمد السادس الخميس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهو هيئة جديدة للدفاع عن حقوق الإنسان بدلا من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي شكل في 1990 وكان دوره استشاريا وجاء تشكيل المجلس بعد تظاهرات شهدها المغرب في 20 شباط/فبراير وشارك فيها عشرات الآلاف للمطالبة باحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان

وقال مصدر حكومي ان المجلس الجديد يضم ممثلين للسلطات العامة ومنظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية وشخصيات مستقلة

وعين الملك محمد السادس إدريس إليزي وهو من الناشطين في مجال حقوق الإنسان رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومحمد الصبار أمينا عاما له

وكان إليزي (59 عاما) رئيسا لمجلس المغتربين، وهو ناضل في صفوف اليسار المتطرف في السبعينات قبل ان ينتقل للعيش في فرنسا. وشغل منصب الامين العام للاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان وقال محمد الصبار لفرانس برس ان المجلس سيتمتع باستقلالية ازاء السلطات العامة وبصلاحيات في مجال حماية حقوق الإنسان

ومحمد الصبار (56 عاما) محام تراس منتدى العدالة والحقيقة وناضل في صفوف الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهما جمعيتان مستقلتان

وقالت خديجة رياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، احدى اكبر الجمعيات المدنية في البلاد، "سندرس نظام المجلس ونعطي رأينا، وخصوصا بشأن استقلاليته"

وقالت امينة بوغياش رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان انها بانتظار الاطلاع على النظام الداخلي للمجلس الجديد، لكنها اكدت ان رئيسه وامينه العام من الشخصيات القريبة من حركة حقوق الإنسان وكان لهما دور في بعض القضايا المهمة

وقال الصبار ان من صلاحيات المجلس ان يطلب من القضاء فتح تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتطبيق توصيات هيئة العدالة والمصالحة المنبثقة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بهدف كشف الحقيقة بشأن اعمال القمع التي شهدتها ما يعرف باسم "سنوات الرصاص" (1960-1999) في عهد الملك الحسن الثاني ولكن هذه الهيئة حلت في 2005 بعد تقديم تقريرها الذي اوصت فيه بالغاء عقوبة الاعدام واعتماد سياسة لمكافحة الافلات من العقاب من خلال تبني اصلاحات قانونية

ولكن الهيئة لم تحدد اسماء المسؤولين عن القمع

ودرس المجلس الاستشاري الاف الملفات وتم التعويض على 18500 من ضحايا القمع

ولكن المدافعين عن حقوق الإنسان يؤكدون ان التعويضات المالية لا تكفي ويطالبون باصلاحات سياسية لوقف الانتهاكات

العاهل المغربي يعين إدريس إليزي رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومحمد الصبار أمينا له

يتميز باعتماد آليات جهوية للدفاع عنها

لندن: «الشرق الأوسط»

عين العاهل المغربي الملك محمد السادس، إدريس إليزي، رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومحمد الصبار أمينا عاما للمجلس، وذلك خلفا لكل من أحمد حرزني، ومحجوب الهبة. وذكر بيان للديوان الملكي المغربي أن هذين التعيينين يأتيان بعد إصدار الظهير الشريف (المرسوم الملكي) الجديد، الذي يرتقي بهذا المجلس من مؤسسة استشارية، إلى مجلس وطني لحقوق الإنسان، وفق المعايير الدولية في هذا الشأن.

وأشار البيان إلى أن المجلس الوطني الجديد، يتميز باعتماد آليات جهوية للدفاع عن حقوق الإنسان وصيانتها، في تنظيمه وممارسته اختصاصه. وأكد العاهل المغربي على المكانة الخاصة لهذه الآليات الجهوية في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها عن قرب من المواطنين وبسائر أرجاء البلاد، وعلى دورها الأساسي في تمكين المجلس الجديد من القيام بمهامه على الوجه الأكمل.

ويهدف المرسوم الملكي الجديد إلى دعم استقلالية المجلس، وتوسيع صلاحياته، في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وتعزيز تعدديته، واعتماد الخبرة والتخصص في مجالات حقوق الإنسان، لاختيار أعضائه. ودعا العاهل المغربي إليزي والصبار، لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان تنصيب المجلس، في تركيبته الجديدة، وقيامه بمهامه الوطنية والجهوية، في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، تجسيدا للإرادة الملكية، في مواصلة توطيد ما حققه المغرب من مكاسب، على درب ترسيخ دولة الحق والقانون، والتقدم الديمقراطي، وتعزيز مكانته الريادية الجهوية، ودوره الدولي في هذا المجال.

تأكيد ملكي على مكانة الآليات الجهوية في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها عن قرب من المواطنين وبسائر أرجاء المملكة

صاحب الجلالة يعين اليزمي رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والصبّار أمينا عاما

تجسيد الإرادة السامية في مواصلة توطيد مكاسب المغرب على درب ترسيخ دولة الحق والقانون والتقدم الديمقراطي وتعزيز مكانته الريادية الجهوية ودوره الدولي

مراكش (و م ع) - استقبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمس الخميس، بالقصر الملكي بمراكش، إدريس اليزمي، وعينه رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومحمد الصبار، وعينه جلالته أمينا عاما للمجلس.

وذكر بلاغ للديوان الملكي أن هذين التعيينين يأتيان بعد إصدار الظهير الشريف الجديد، الذي يرتقي بهذا المجلس من مؤسسة استشارية، إلى مجلس وطني لحقوق الإنسان، وفق المعايير الدولية في هذا الشأن. ويتميز المجلس الوطني الجديد، باعتماد الآليات الجهوية للدفاع عن حقوق الإنسان وصيانتها، في تنظيمه وممارسة اختصاصه.

وأكد صاحب الجلالة على المكانة الخاصة لهذه الآليات الجهوية في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها عن قرب من المواطنين، وبسائر أرجاء المملكة، وعلى دورها الأساسي في تمكين المجلس الجديد من القيام بمهامه على الوجه الأكمل.

كما دعا جلالته الملك إدريس اليزمي ومحمد الصبار، لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان تنصيب المجلس، في تركيبته الجديدة، وقيامه بمهامه الوطنية والجهوية، في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، تجسيدا للإرادة الملكية السامية، في مواصلة توطيد ما حققه المغرب من مكاسب، على درب ترسيخ دولة الحق والقانون، والتقدم الديمقراطي، وتعزيز مكانته الريادية الجهوية، ودوره الدولي في هذا المجال.

ويهدف الظهير الجديد إلى دعم استقلالية المجلس، وتوسيع صلاحياته، في مجال حماية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

استقلالية معززة وتعددية قوية واختصاصات واسعة

الرباط (و م ع) - حرص الظهير المحذّث بموجبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان ككافة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان والحريات وحمايتها، على تعزيز استقلالية هذه المؤسسة، مع تشكيلة تعددية وعقلانية، واختصاصات واسعة، علاوة على تعزيز القدرة والتناسق مع المعايير الدولية في هذا المجال، ولاسيما مبادئ باريس. وهكذا سيكون من اختصاصات هذه المؤسسة المشورة، والمراقبة، والتحفيز الاستباقي، وتقييم وضعية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى التفكير وإثراء النقاش بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، عبر مجموع التراب الوطني، وإعداد تقرير سنوي، وتقارير متخصصة أو موضوعاتية، تعرض على النظر السامي لجلالة الملك.

تفاصيل.....ص:2

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: استقلالية معززة وتعددية قوية واختصاصات واسعة

الرباط (و م ع) - حرص الظهير المحدث بموجبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان كالية وطنية للنهوض بحقوق الإنسان والحريات وحمايتها، على تعزيز استقلالية هذه المؤسسة، مع تشكيلة تعددية وعقلانية، واختصاصات واسعة، علاوة على تعزيز القبرة والتناسق مع المعايير الدولية في هذا المجال، ولاسيما مبادئ باريس.

وهكذا سيكون من اختصاصات هذه المؤسسة المشورة، والمراقبة، والتحذير الاستباقي، وتقييم وضعية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى التفكير وإثراء النقاش بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، عبر مجموع التراب الوطني، وإعداد تقرير سنوي، وتقارير متخصصة أو موضوعاتية، تعرض على النظر السامي لجلالة الملك.

وفي هذا الإطار، بإمكان المجلس، بمبادرة منه، أو على أساس شكاوى، القيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس أو مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان، وتوجيه الاستدعاء، عند الاقتضاء، لكل شخص يمكنه الإدلاء بشهادته، في هذا الإطار.

كما يمكن للمجلس التدخل، بوصفه الية للتحذير الاستباقي، في كل حالة توتر كفيلة بالتسبب في انتهاكات لحقوق الإنسان، واتخاذ كل مبادرات الوساطة أو المصالحة، التي من شأنها تفادي مثل هذه الانتهاكات.

ومن بين مهام المجلس، بوصفه مؤسسة وطنية، إمكانية زيارة مراكز الاعتقال والمؤسسات السجنية ومراقبة ظروف السجناء.

كما يناط بالمجلس دراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني، في ضوء الملاحظات والتوصيات، التي تقدم بها هيئات المعاهدات، والمشاركة في وضع الآليات المنصوص عليها من طرف المؤسسات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ويساهم المجلس في إعداد التقارير الوطنية المقدمة لهيئات المعاهدات، ويشجع الحكومة على مواصلة تطبيق ملاحظاتها النهائية وتوصياتها.

وفي سياق تعزيز الديمقراطية، يساهم المجلس في مراقبة العمليات الانتخابية.

وفي أفق إغناء النقاشات بشأن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، يضطلع المجلس بدور الرابط بين الجمعيات الوطنية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، بالإضافة إلى الهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وتنظم ملتقيات وطنية وإقليمية ودولية لحقوق الإنسان، يجري خلالها تسليم الجائزة الوطنية لحقوق الإنسان.

وحرص الظهير على أن تجمع تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بين التعددية والكفاءة والخبرة وتمثيلية المرأة والتمثيلية الجهوية.

هكذا، فبالإضافة إلى الرئيس، والأمين العام، والمسؤول عن المؤسسة المكلفة بالنهوض بالتواصل بين المواطن والإدارة، ورؤساء اللجان الجهوية المحدث، يضم المجلس الوطني لحقوق الإنسان 30 عضوا يعينون لولاية مدتها أربع سنوات قابلة للتجديد.

ويجري اختيار الأعضاء بعد التشاور من بين الشخصيات، التي تمثل القوى الحية للمجتمع (جمعيات ونقابات وبرلمان ووجوه فكرية ومن أعضاء سلك القضاء وأساتذة التعليم العالي وخبراء مغاربة لدى الأمم المتحدة)، وتعمل ضمن مجالات حقوق الإنسان، ولديها خبرة وتجربة في هذا المجال.

ويتوزع الأعضاء على خمسة أصناف، ثمانية أعضاء يعينهم صاحب الجلالة من بين الشخصيات المشهود لها بالخبرة الواسعة، ومساهماتها القيمة على الساحة الوطنية والدولية، في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وأحد عشر عضوا يجري اقتراحهم من قبل منظمات غير حكومية نشيطة في مجال حقوق الإنسان ومشهود لهم بعملهم الجدي في هذا المجال، إضافة إلى ثمانية أعضاء يجري ترشيحهم من قبل رئيسي غرفتي البرلمان.

فبالنسبة لرئيس مجلس النواب، يختار عضوين من بين البرلمانيين، بعد استشارة الفرق البرلمانية، وعضوين من بين الخبراء المغاربة العاملين ضمن الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

أما بالنسبة لرئيس مجلس المستشارين، فيختار أربعة أعضاء، يجري اقتراحهم من قبل الهيئة أو الهيئات، التي

وتهم هذه التجديدات أيضا تغطية مجال واسع لحقوق الإنسان (حقوق فئوية، حقوق موضوعاتية)، وكذلك تعزيز اختصاصات المجلس في مجال مراقبة حقوق الإنسان، لاسيما في ما يخص حماية هذه الحقوق، وتعزيز الإحالة الذاتية، وتلقي ومعالجة الشكاوى، وزيارة ومراقبة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية والإنذار الاستباقي والتدخل في حالة الاستعجال والوساطة والمصالحة.

وبالنسبة للنهوض بحقوق الإنسان، فقد تضمن الظهير توسيع الاختصاصات في مجال التناسق، وتتبع تطبيق المعاهدات (مراقبة ومتابعة الملاحظات النهائية وتوصيات أجهزة المعاهدات)، ووضع الآليات المطلوبة من الأجهزة الدولية لحقوق الإنسان، التي يعد المغرب عضوا فيها.

وبالإضافة إلى دوره، كرابط بين الدولة بمؤسساتها والمجتمع المدني الوطني والدولي، عرف المجلس تعزيز تلاميذ أنشطته مع النظام الدولي لحقوق الإنسان، ومساهمته في دعم قدرات السلطات العمومية والجمعيات في مجال حقوق الإنسان. وكذا مساهمته في النقاش حول حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي، مع تشجيع الخلق والابتكار في مجال حقوق الإنسان، عن طريق تنظيم الجائزة الوطنية لحقوق الإنسان، وكذا مراقبة الانتخابات.

وبخصوص تشكيلة المجلس، فإن أعضائه، بالإضافة إلى استجابتهم للمعايير المحددة من طرف الظهير، هم شخصيات مشهود لها بالحياد والنزاهة الأدبية، وتمسكها بالصدق بقيم ومبادئ حقوق الإنسان، وإسهامها الجدير بالتقدير في مجال حماية هذه الحقوق، والنهوض بها، وكفاعتها الفكرية، وخبرتها، مع تمثيلية القوى الحية للمجتمع العاملة في مختلف مجالات حقوق الإنسان.

وبالنسبة للعلاقة مع الرأي العام، فإن الظهير ينص على نشر التقرير السنوي المرفوع إلى جلالة الملك بالجريدة الرسمية، وكذا ضرورة قيام رئيس المجلس بإخبار الرأي العام والمنظمات والهيئات الوطنية والدولية المعنية بحقوق الإنسان بفحوى التقرير، إضافة إلى تقديمه لهذا التقرير أمام كل غرفة من غرفتي البرلمان، في جلسة عامة، وذلك بعد إخطار رئيسيهما بذلك.

ويتضح من ذلك حرص المشرع على ضمان تناسق أكبر مع مبادئ باريس.

مبادئ باريس

يتعلق الأمر بالتوصيات المصاحبة عليها من طرف لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في مارس 1992 (قرار 1992/54) والجمعية العامة (قرار 20 ديسمبر 1993)، والتي يمكن تلخيصها، من حيث الصلاحيات والاختصاصات، كهيئة وطنية مخولة بصلاحيات حماية حقوق الإنسان والنهوض

تمثل على التوالي: الأساتذة الجامعيين والصحافيين المهنيين والهيئة الوطنية للأطباء وجمعية هيئات المحامين بالمغرب. أما الصنف الرابع، فيشمل عضوين يجري اقتراحهما من قبل الهيئات الدينية العليا، في حين يشمل الصنف الخامس عضوا واحدا تقترحه الودادية الحسنية للقضاة. ومن أجل مزاولة مهامهم، فإن الرئيس والأعضاء يتمتعون بحماية تضمن لهم ممارسة مهامهم باستقلالية. وهم ملزمون بالحفظ وكتمان السر.

وفي ما يتعلق بعمل المجلس، فإنه يجري تحت مسؤولية رئيس وأمين عام يقع تعيينهما بظهير، وإلى جانبهما ينهض مكتب تنفيذي، مكون من رؤساء مجموعات العمل والمقررين بالمهام الموكولة إليه من قبل المجلس.

ويتمتع المجلس بالأهلية القانونية والاستقلال المالي، وبهذه الصفة ترصد له اعتمادات من ميزانية الدولة لتغطية نفقات التسيير والتجهيز.

ويتوفر المجلس على ممثلات جهوية تعمل بالتعاون مع الجمعيات المحلية النشطة، وتكفل بمتابعة ومراقبة ومعالجة الشكاوى المتعلقة بخروقات حقوق الإنسان.

أما بالنسبة لاجتماعات المجلس، فهناك أربعة أنواع، تعقد الأولى بأمر من جلالة الملك من أجل بحث قضية يعرضها جلالة الملك على المجلس من أجل المشورة وإبداء الرأي، فيما تعقد الدورات العادية أربع مرات في السنة على الأكثر.

ثم هناك الاجتماعات، التي تعقد بمبادرة من ثلثي أعضاء المجلس على الأقل، وأخيرا الاجتماعات، التي تعقد من أجل قضايا مستعجلة بمبادرة من رئيس المجلس.

ويحدد القانون الداخلي الشروط الخاصة بسير وممارسة الاختصاصات، وكذا انعقاد الاجتماعات ومدالات المجلس.

ويرفع رئيس المجلس إلى جلالة الملك تقريرا سنويا حول حالة حقوق الإنسان، وكذا حول حصيلة وأفاق عمل المجلس. وينشر هذا التقرير بالجريدة الرسمية.

ويخبر رئيس المجلس الرأي العام، والمنظمات والهيئات الوطنية والدولية المعنية بحقوق الإنسان بفحوى هذا التقرير. ويقدم أمام غرفتي البرلمان كل على حدة، خلال جلسة عامة، عرضا موجزا حول مضمون التقرير، وذلك بعد إخطار رئيسي الغرفتين بذلك.

ويجري نشر وإذاعة تقارير وآراء وتوصيات ومقترحات المجلس على نطاق واسع، بعد إحاطة جلالة الملك علما بها.

وهكذا، فإن التجديدات التي جاء بها الظهير، بالإضافة إلى تغيير التسمية (المجلس الوطني لحقوق الإنسان) إلى (المجلس الاستشاري)، تهم تعزيز الملازمة مع مبادئ باريس، والممارسة الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وإدماج وتطوير وتعزيز المكتسبات منذ الإحداث (20 سنة)، وإعادة التنظيم (10 سنوات)، وكذلك إدماج الانشغالات الجديدة في مجال حقوق الإنسان (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية...).

اليزمي: المجلس سيساهم في ترسيخ المكتسبات الديمقراطية بالمغرب

الديمقراطية، وكذا حقوق الإنسان، ثقافة وممارسة. كما أعرب عن اعتزازه بالثقة الملكية السامية، مشيراً إلى أن الظهير الشريف الجديد يمكن من الارتقاء بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان من مؤسسة استشارية إلى مجلس وطني، وفق المعايير الدولية في هذا المجال. ونكر اليزمي بأن الظهير الجديد يهدف إلى دعم استقلالية المجلس، وتوسيع صلاحياته واليات اشتغاله، من خلال اعتماد اليات جهورية للدفاع عن حقوق الإنسان وصيانتها.

مراكش (و م ع) - أكد إدريس اليزمي، الذي عينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمس الخميس، رئيساً للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المجلس سيساهم بقوة في ترسيخ المكتسبات الديمقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب، ثقافة وممارسة. وشدد اليزمي، في تصريح للصحافة، في أعقاب الاستقبال، الذي خصه به صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بالقصر الملكي بمراكش، على أنه سيشروع في العمل بشكل فوري، من أجل استكمال هيكل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وجعله مؤسسة تساهم في ترسيخ المكتسبات

الصبار: التكليف يلزمنا بالعمل من أجل توسيع هامش الحريات

هامش الحريات، وتوسيع دائرة المتمتعين والمتمتعات بالحقوق الأساسية، ومن أجل تجذير الكرامة والمساواة وقيم التسامح وقيم حقوق الإنسان. ويخصوص الارتقاء بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان من مؤسسة استشارية إلى مجلس وطني وفق المعايير الدولية، شدد الأمين العام للمجلس على أن الأمر يتعلق بخطوة ستشكل لامحالة قفزة نوعية، خاصة إذا ما جرى دمجها، ضمن استراتيجية للإصلاح الشامل.

مراكش (و م ع) - أكد محمد الصبار، الذي عينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمس الخميس، أميناً عاماً للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الالتزام بالعمل من أجل توسيع هامش الحريات، وترسيخ جذور قيم التسامح وحقوق الإنسان. ويعد أن أعرب عن اعتزازه بالثقة الملكية السامية، قال محمد الصبار، في تصريح للصحافة، إن هذا التكليف يلزمنا بالعمل من أجل توسيع

بها كصلاحيات موسعة قدر الإمكان، ومنصوص عليها بشكل واضح في نص دستوري أو قانوني، يحدد تشكيلتها ومجال اختصاصها. وكذا قيامها كهيئة وطنية، بصفة استشارية، بمد الحكومة والبرلمان وكل الأجهزة الأخرى المختصة، سواء من خلال ممارسة مهامها بشكل مستقل، أو بطلب من السلطات المعنية، براء وتوصيات ومقترحات وتقارير تتعلق بكل القضايا المرتبطة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ويمكن للهيئة الوطنية أن تقرر في نشرها.

كما تتكلف بمهمة التطوير والحرص على الملازمة بالنسبة للتشريع والقوانين والممارسات الوطنية مع الآليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي انخرطت فيها الدولة، وكذا السهر على تنفيذها الفعلي، علاوة على التحفيز على المصادقة على هذه الآليات، أو الانضمام إلى هذه النصوص والتأكد من تطبيقها، والمساهمة في إعداد التقارير، التي يتعين على الدول تقديمها إلى أجهزة ولجن الأمم المتحدة، وكذا للمؤسسات الإقليمية، تطبيقا لالتزاماتها، والقيام عند الاقتضاء بإبداء الرأي في هذا الصدد، في إطار احترام استقلاليتها.

ودائما حسب مبادئ باريس، تتولى الهيئة، أيضا، مهام التعاون مع منظمة الأمم المتحدة وكل هيئة أخرى تابعة لهذه المنظمة وكذا مع الهيئات الإقليمية والوطنية لبلدان أخرى مختصة في مجالات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، والمشاركة في إعداد البرامج المتعلقة بالتعليم والبحث حول حقوق الإنسان والمساهمة في تطبيقها في الأوساط المدرسية والجامعية والمهنية والتعريف بحقوق الإنسان ومكافحة كل أشكال التمييز وخصوصا التمييز العنصري وذلك من خلال توعية الرأي العام وخاصة عن طريق الإعلام والتعليم وإشراك كل وسائل الإعلام.

وبخصوص التشكيلة وضمانات الاستقلالية والتعددية، تقضي مبادئ باريس على ضرورة أن تجري تشكيلة الهيئة الوطنية وتعيين أعضائها، سواء أكان ذلك بواسطة الانتخاب أم لا، وفق مسطرة تشمل كل الضمانات الضرورية لإقرار تمثيلية تعددية للقوى الاجتماعية (من المجتمع المدني) المعنية بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وخاصة من خلال صلاحيات تمكن من إرساء تعاون فعلي، سواء بالحضور أو من خلال نواب مع منظمات غير حكومية والنقابات ومنظمات سوسيو مهنية ورجال القانون والأطباء والصحافيين وشخصيات ذات كفاءة علمية، بالإضافة إلى تيارات فكرية وفلسفية ودينية وجامعيين وخبراء مؤهلين والبرلمان والإدارات.

وحيث الضروري، حسب مبادئ باريس، أن تتوفر الهيئة الوطنية على بنية تحتية ملائمة لحسن سير أنشطتها، وخاصة الاعتمادات المالية الكافية. ويكون الهدف من هذه الاعتمادات بالخصوص تمكينها من عاملين ومقرات خاصة لضمان استقلاليتها تجاه الدولة، وإلا تكون خاضعة لإلا لمراقبة مالية تحترم استقلاليتها.

ومن أجل استقرار فترة ولاية أعضاء الهيئة، التي بدونها لن تكون لها استقلالية حقيقية، فإن تعيينهم يجري بواسطة عقد رسمي، يوضح لفترة محددة مدة الولاية، ويمكن أن تكون قابلة للتجديد، بشرط أن يحرص على ضمان تعددية تشكيلتها.

وفي ما يخص معايير اشتهالها، يتعين على الهيئة النظر بكل حرية في مختلف القضايا الواردة ضمن اختصاصاتها، سواء عرضت من قبل الحكومة أو أحييت عليها، والاستماع لكل شخص والحصول على كل المعلومات والوثائق الضرورية لتقدير الحالات المندرجة ضمن اختصاصاتها، والتوجه مباشرة إلى الرأي العام أو بواسطة أي وسيلة إعلام على الخصوص، من أجل نشر آرائها وتوصياتها، وعقد اجتماعات على أساس منتظم، وإحداث مجموعات عمل جهوية لمساعدتها على الاضطلاع بمهامها.

كما تقوم الهيئة بإجراء مشاورات مع المنظمات القضائية الأخرى أو غيرها المعنية بحماية والنهوض بحقوق الإنسان، على الخصوص مؤسسات الوسيط (الأومبوسمان) والمؤسسات المماثلة، أخذا بعين الاعتبار للدور الأساسي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تعزيز عمل المؤسسات الوطنية، وتطوير العلاقات مع هذه المنظمات، التي تركز عملها لحماية حقوق الإنسان وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة العنصرية وحماية الفئات الهشة.

S.M. le Roi Mohammed VI nomme Driss El Yazami et Mohamed Sebbar président et secrétaire général du CNDH

- Le CNDH concrétisera la volonté royale de continuer à consolider les acquis que le Maroc a réalisés en vue de raffermir l'Etat de droit et le progrès démocratique, et de conforter la position pionnière du Royaume au niveau régional.

Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste, a reçu jeudi, au Palais Royal de Marrakech, Driss El Yazami que le Souverain a nommé président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et Mohamed Sebbar que Sa Majesté a nommé secrétaire général de ce Conseil. Un communiqué du Cabinet Royal a indiqué que ces nominations interviennent suite à la promulgation du nouveau dahir érigeant le Conseil - jusqu'ici institution consultative - en Conseil national des droits de l'Homme, conformément aux standards internationaux en la matière. Le CNDH se distingue notamment par les mécanismes régionaux de défense et de protection des droits de l'Homme, qu'il adopte tant dans son organisation que dans l'exercice de ses compétences. A cet égard, S.M. le Roi a souligné l'extrême importance que revêtent ces mécanismes régionaux en tant que dispo-

sitifs de proximité dédiés à la protection et à la promotion des droits des citoyens dans toutes les régions du Royaume, ainsi que le rôle fondamental qu'ils auront à jouer pour permettre au nouveau Conseil d'assumer pleinement ses missions.

Le nouveau dahir vise, par ailleurs, à consolider l'autonomie du Conseil et à élargir ses prérogatives dans les domaines de la protection et de la promotion des droits de l'Homme dans leur globalité. Il tend aussi à renforcer son pluralisme, tout en adoptant, pour le choix des membres du CNDH, les principes de l'expertise et de la spécialisation dans les domaines ayant trait aux droits de l'Homme. Après avoir rendu hommage aux efforts sincères que les anciens président et secrétaire général du Conseil, ainsi que l'ensemble de ses composantes, avaient déployés avec dévouement et abnégation tout au long de leurs mandats, dans l'accomplissement des missions assignées au Conseil, Sa Majesté

le Roi a salué le parcours militant, notoirement connu, tant au plan national qu'international, des nouveaux président et secrétaire général, ainsi que leur ferme engagement en faveur des droits de l'Homme, de la citoyenneté agissante et des justes causes de la nation. Sa Majesté le Roi a également invité Driss El Yazami et Mohamed Sebbar à prendre les mesures nécessaires pour l'installation du Conseil dans sa nouvelle composition afin de lui permettre de mener à bien les missions qui lui sont assignées aux niveaux national et régional.

Le CNDH concrétisera ainsi la volonté royale de continuer à consolider les acquis que le Maroc a réalisés en vue de raffermir l'Etat de droit et le progrès démocratique, et de conforter la position pionnière du Royaume au niveau régional, ainsi que le rôle qui est le sien dans ce domaine à l'échelle internationale. ■ MAP

LIRE ÉGALEMENT
EN PAGE 2

Une indépendance consolidée, un pluralisme renforcé et des compétences élargies

SUITE DE LA PAGE 1

Les membres sont répartis en 5 catégories, à savoir 8 membres choisis par Sa Majesté le Roi parmi les personnalités reconnues pour leur grande expertise et leur apport méritoire, à l'échelle nationale et internationale, en matière de protection et de promotion des droits de l'Homme, 11 membres proposés par les organisations non gouvernementales actives dans le domaine des droits de l'Homme et reconnues pour leur travail sérieux en la matière, 8 membres dont la candidature est portée par les présidents des deux Chambres du Parlement (selon les modalités fixées par le texte), 2 membres proposés par les instances institutionnelles religieuses supérieures et 1 membre proposé par l'Amicale Hassania des magistrats.

Ainsi, pour le président de la Chambre des représentants, deux membres sont choisis parmi les parlementaires après consultation des groupes parlementaires et deux membres sont choisis parmi les experts marocains exerçant au sein des instances internationales concernées par les droits de l'Homme.

En ce qui concerne le président de la Chambre des conseillers, quatre membres sont proposés par le ou les organismes respectivement représentatifs des professeurs universitaires et des journalistes professionnels, l'Ordre national des médecins et l'Association des barreaux du Maroc. Dans l'exercice de leurs fonctions, le président et les membres jouissent de protections leur garantissant l'exercice indépendant de leurs missions. Ils sont tenus d'une obligation de réserve et de confidentialité.

Les travaux du Conseil sont placés sous la responsabilité d'un président et d'un secrétaire général nommés par dahir. A leurs côtés,

un bureau exécutif composé des présidents de groupes de travail et des rapporteurs assure les missions qui lui sont dévolues par le Conseil.

Le Conseil jouit de la capacité juridique et l'autonomie financière. A ce titre, des crédits sont inscrits au budget de l'Etat pour couvrir ses dépenses de fonctionnement et d'équipement.

Le Conseil dispose de représentations régionales qui travaillent en collaboration avec les associations locales actives et sont chargées du suivi, du contrôle et du traitement des requêtes relatives aux violations des droits de l'Homme.

Les réunions du Conseil sont de quatre sortes:

- Celles tenues sur ordre de Sa Majesté le Roi en vue d'examiner une question que lui soumet Sa Majesté pour consultation et avis,

- Les sessions ordinaires qui se tiennent quatre fois par an au maximum,

- Celles tenues à l'initiative des deux tiers au moins des membres du Conseil,

- Celles qui se tiennent pour des besoins d'urgence à l'initiative du président du Conseil.

Le règlement intérieur fixe les modalités de fonctionnement et l'exercice des attributions ainsi que la tenue des réunions et des délibérations du Conseil. Le président du Conseil soumet à Sa Majesté le Roi un rapport annuel sur l'état des droits de l'Homme ainsi que sur le bilan et les perspectives d'action du Conseil.

Ce rapport est publié au Bulletin officiel. Le président du Conseil informe l'opinion publique, les organisations et les instances nationales et internationales concernées par les droits de l'Homme du contenu dudit rapport. Il présente devant chacune des Chambres du Parlement, en séance

plénière, un exposé synthétique du contenu dudit rapport, et ce après en avoir saisi leurs présidents respectifs.

Les rapports, les avis, les recommandations et les propositions du Conseil sont publiés et diffusés à grande échelle, après qu'ils aient été portés à la Haute connaissance de Sa Majesté le Roi. Ainsi, les principales innovations introduites par le dahir, par-delà le changement de dénomination (Conseil national au lieu de Conseil consultatif) concernent le renforcement de la conformité avec les "Principes de Paris" et la pratique internationale des institutions nationales des DH, l'intégration, la capitalisation et la consolidation des acquis depuis la création (20 ans), la réorganisation (10 ans) et l'intégration des nouvelles préoccupations en matière des DH (droits économiques, sociaux, culturels, environnement...).

Ces innovations portent également sur la couverture d'un large éventail des DH (droits catégoriels et droits thématiques), le renforcement des attributions en matière de monitoring des DH, le renforcement de l'auto-saisine, la réception et traitement des requêtes, les visites et le contrôle qu'il est autorisé à effectuer dans les lieux de détention et les établissements pénitentiaires, et son rôle en matière d'alerte précoce et d'intervention en cas d'urgence et ce qui concerne la médiation et la conciliation.

En outre le Conseil s'est vu renforcer les attributions en matières d'harmonisation, de suivi de la pratique conventionnelle (monitoring du suivi des observations finales et des recommandations des organes de traités) et de mise en œuvre des mécanismes prévus par les instruments internationaux des DH auxquels a souscrit le Maroc.

Outre le rôle de relais entre l'Etat avec ses institutions et la société

civile nationale et internationale, le Conseil a vu se renforcer son interactivité avec le système international des DH et dans le débat sur ces derniers et la construction démocratique, avec notamment une incitation à la créativité en matière des DH par le biais d'organisation d'un Prix des DH, tout comme il consacre la contribution du CNDH à l'observation des élections.

Les membres du Conseil répondent en plus à des critères déterminés par le dahir, à savoir des personnalités notoirement connues pour leur impartialité, leur probité morale, leur attachement sincère aux valeurs et principes des droits de l'Homme, leur compétence intellectuelle et leur expertise, avec une représentation des principales forces vives de la société agissant dans les différents domaines des DH.

Outre les garanties d'indépendance, le CNDH jouit de la capacité juridique et de l'autonomie financière, avec des crédits alloués au budget général de l'Etat et des règles d'organisation financière et comptable spécifiquement dédiées. Concernant la relation à l'opinion publique, le texte prévoit la publication au Bulletin officiel du Rapport annuel soumis à Sa Majesté le Roi, et l'information par le président du Conseil de l'opinion publique, des organisations et des instances nationales et internationales concernées par les droits de l'Homme, du contenu du rapport, outre la présentation par le président devant chacune des Chambres du Parlement, en séance plénière, d'un exposé synthétique de son contenu, et ce après en avoir saisi leurs présidents respectifs.

Le souci du législateur d'assurer une plus grande convergence avec les "Principes de Paris" apparaît clairement à cet effet.

Les "Principes de Paris"

Approuvés par la Commission des droits de l'Homme des Nations unies, en mars 1992 (résolution 1992/54), et l'Assemblée générale de l'organisation internationale (résolution A/RES/48/1134 du 20 décembre 1993), les Principes de Paris concernent le statut et le fonctionnement des institutions nationales de protection et de promotion des droits de l'Homme.

Selon ces recommandations, une institution nationale, qui est investie de compétences de protection et de promotion des droits humains, est dotée d'un mandat aussi étendu que possible, et clairement énoncé dans un texte constitutionnel ou législatif, déterminant sa composition et son champ de compétence.

Parmi ses attributions, l'institution nationale est appelée à fournir à titre consultatif au gouvernement, au Parlement et à tout autre organe compétent, soit à la demande des autorités concernées, soit en usant de sa faculté l'auto-saisine, des avis, recommandations, propositions et rapports concernant toutes questions relatives à la protection et à la promotion des DH.

Elle se doit aussi de promouvoir et veiller à l'harmonisation de la législation, des règlements et des pratiques nationaux avec les instruments internationaux relatifs aux droits de l'Homme, auxquels l'Etat est partie, et à leur mise en œuvre effective.

L'institution est chargée, entre autres, d'encourager à la ratification desdits instruments ou à l'adhésion à ces textes et s'assurer de leur mise en œuvre, ainsi que contribuer aux rapports que les Etats doivent présenter aux organes et comités des Nations unies, ainsi qu'aux institutions régionales, en application de leurs obligations conventionnelles, et le cas

échéant, émettre un avis à ce sujet dans le respect de leur indépendance.

S'agissant des modes de désignation de ses membres, par voie élective ou non, la composition de l'institution nationale doit être établie selon une procédure présentant toutes les garanties nécessaires pour assurer la représentation pluraliste des forces sociales (de la société civile) concernées par la protection et la promotion des droits de l'Homme, notamment par des pouvoirs permettant d'établir une coopération effective avec, ou par la présence, des représentants des organisations non gouvernementales compétentes dans ce domaine.

Pour la stabilité du mandat des membres de l'institution, sans laquelle il n'est pas de réelle indépendance, leur nomination est faite par un acte officiel précisant, pour une période déterminée, la durée du mandat. Il peut être renouvelable, sous réserve que demeure garanti le pluralisme de sa composition.

Les Principes de Paris garantissent, en outre, à l'institution nationale la possibilité d'examiner librement toutes questions relevant de sa compétence, obtenir toutes informations et tous documents nécessaires, s'adresser directement à l'opinion publique ou par l'intermédiaire de tous organes de presse, particulièrement pour rendre publics ses avis.

D'autre part, une institution nationale peut être habilitée à recevoir et examiner des plaintes et requêtes concernant des situations individuelles. Elle peut être saisie par des particuliers, leurs représentants, des tierces parties, des organisations non gouvernementales, des associations et syndicats et toutes autres organisations représentatives. ■

MAP

Biographie de Driss El Yazami

Driss El Yazami, que S.M. le Roi a nommé président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) est né le 1er janvier 1952 à Fès.

Diplômé de l'Ecole supérieure de commerce de Marseille et du Centre de formation et de perfectionnement des journalistes de Paris, M. El Yazami est délégué général de «Génériques», une association spécialisée dans l'histoire des étrangers et de l'immigration en France, et rédacteur en chef de la

revue «Migration». Ancien membre du Conseil d'orientation du Groupe d'études et de lutte contre les discriminations (GELD), ancien vice-président de la Ligue française des droits de l'Homme (LDH), ancien secrétaire général de la Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme (FLDH) et ex-membre du Comité exécutif du Réseau euro-méditerranéen des droits de l'Homme, M. El Yazami fut co-réalisateur du film «France, terre d'Islam?» en

1984. Il a également été commissaire général de l'exposition «France des étrangers, France des libertés» (Marseille, Arche de la défense, Orléans, Strasbourg, 1989-1992) et commissaire général «Au miroir de l'autre, immigration en France et en Allemagne-Francfort» en mai 1993. Membre de «l'Instance Equité et Réconciliation» Driss El Yazami est également l'auteur de plusieurs publications: «Pour les droits de l'Homme» (bilingue : français-anglais - Ed.

Syros-Artis, Paris 1989), «Les étrangers en France, guide des sources d'archives publiques et privées (XIXè-XXè siècles), ou encore «Le Paris arabe» (Ed. La Découverte - 2003). Il est aussi auteur (avec Rémy Schwartz) du «Rapport pour la création d'un Centre national de l'histoire et des cultures de l'immigration», remis en novembre 2001 au Premier ministre français, et de plusieurs articles publiés dans la presse française. ■

MAP

Biographie de Mohamed Essabar

Mohamed Essabar que S.M. le Roi a nommé jeudi secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) est né le 22 octobre 1955 à Rabat. Après avoir effectué ses études primaires et secondaires à Rabat, il a été recruté, en novembre 1978, par le ministère de l'Education nationale pour exercer en qualité d'instituteur. Ayant obtenu, en 1979, le baccalauréat en tant que candidat libre, il démissionne de ses fonctions pour effectuer ses études supérieures à

la Faculté des lettres de Rabat où il a obtenu la licence ès sociologie. Il intègre ensuite la direction de l'institut d'enseignement privé Imam Ghazali à Salé où il a exercé en tant que directeur. Parallèlement à ses fonctions, M. Essabar s'est inscrit à la Faculté de droit de Rabat où il a obtenu la licence en droit public.

Depuis 1993, il exerce en qualité d'avocat au barreau de Rabat.

Ancien activiste de la jeunesse de l'USFP, ayant rallié les rangs de l'ex-aile radicale de ce parti, il a évolué au sein de la corporation de

la Faculté des lettres de Rabat où il figurait parmi les principaux étudiants agitateurs et instigateurs de grèves. Il avait procédé, en 1980, à la diffusion dans cette faculté, d'un poème à caractère séditionnel, traitant des conditions de détention des prisonniers dits «politiques» et réclamant un «sacrifice pour venger les martyrs». M. Essabar est aussi ancien membre du Comité central du PADS et du SG de cette formation politique à Rabat. Il est également militant de l'AMDH et ex-président du «Forum marocain pour la vérité et la justice» (FMVJ)

dont il est actuellement membre de son Conseil national. Ayant échappé aux arrestations opérées parmi les activistes de la jeunesse de l'USFP lors des troubles à l'ordre public de juin 1981, il a été arrêté par les services de police de Rabat pour, son implication dans les événements de janvier 1984 et condamné, le 7 juin 1984, par la Cour d'appel de cette ville à six mois de prison ferme et 1.000 DH d'amende. Il a été libéré, le 2 décembre 1984, de l'ancienne prison civile «Laâlou» de Rabat à l'expiration de sa peine. ■ MAP

خطوة لتجديد هياكل الدولة وتحسين صورتها المتضررة

اليزمي والصباري يخلفان حرزني والهيبة على رأس مجلس حقوق الإنسان

لم يقتصر الأمر على إبعاد حرزني من رئاسة المجلس، بل يفترض أن تكون مراسيم التنصيب مصحوبة بتغيير اسم المجلس، ليصبح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بدل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. **تتمة ص 3**

القنوات العمومية بذلك، قبل أن يتم تأجيل المراسيم إلى يوم أمس الخميس. وأوضحت المصادر ذاتها أن الدولة ماضية في تجديد هياكلها وصورتها التي تضررت كثيرا من التراجعات التي وقعت في السنوات الماضية، حيث

للمحجوب الهيبة، صهر المستشار الملكي محمد معتصم. وأوضحت مصادر «أخبار اليوم» أن مراسيم التعيين كان يفترض أن تتم بعد زوال أول أمس الأربعاء، وتم إخبار المعنيين بالأمر وأطقم صحافيي

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خلفا لأحمد حرزني الذي ظلت علاقته متوترة مع المنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام، وتعيين محمد الصبار، الرئيس الشرفي للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، أمينا عاما للمجلس خلفا

■ الرباط: يونس مسكين ■

في ثمرة جديدة من ثمار حركة 20 فبراير، أكدت مصادر موثوقة أمس نبأ تعيين إدريس اليزمي، رئيس مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، رئيسا

اليزمي والصباري يخلفان حرزني والهيبة على رأس مجلس حقوق الإنسان



ادريس اليزمي



أحمد الصبار

■ تمة ص 1 ■

مطلع. وبعدها تم تداول عدد من الأسماء المرشحة لخلافة حرزني، مثل الحبيب بلكوش والحبيب كمال وأحمد شوقي بنيوب، قالت مصادر «أخبار اليوم» إن اختيار كل من الصبار واليزمي تأكد منذ أسابيع، لكنه ظل طي الكتمان كما هي العادة في تعيينات مماثلة». في حين يبقى التساؤل معلقاً حول من سيخلف اليزمي في رئاسة مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج. فيما يُعتبر الصبار أحد الوجوه الحقوقية البارزة، والذي، رغم مواقفه القوية وانتماؤه إلى منتدى ضحايا سنوات الرصاص، حافظ دائماً على شعرة معاوية مع السلطات والمؤسسات.

وبالإضافة إلى الحالة الصحية لأحمد حرزني التي تدهورت كثيراً في الشهور الأخيرة، فإن مصادر «أخبار اليوم» أوضحت أن هذا الأخير دخل في نفق من الجمود وتأجيل عدد من الملفات المرتبطة بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، «وبعدما كان قد تم اقتراحه من طرف المستشار الملكي الراحل مزيان بلفقيه وفؤاد عالي الهمة، الوزير المنتدب السابق في الداخلية، فإن رحيل بلفقيه وتضرر صورة المهمة بعد تأسيسه حزب الأصالة والمعاصرة عَجَلًا بإبعاد حرزني» يقول مصدر